الهيئة الاتحادية
للتنافسية والإحصاء
FEDERAL COMPETITIVENESS
AND STATISTICS AUTHORITY

United Arab Emirates

إصدار إحصائي

المرسوم بقانون رقم (6) لسنة 2015

أنشأ بموجب أحكام هذا المرسوم بقانون هيئة عامة اتحادية تسمى (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) تحل الهيئة محل المركز الوطني للإحصاء المنشأ بموجب القانون الاتحادي رقم (9) لسنة 2009 ومجلس الإمارات للتنافسية المنشأ بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (309/13م) لسنة 2009

Federal Authority | هيئة اتحادية

التقرير الاقتصادي السنوي لعام 1993م

مقدمـــــــة

أولا : الأداء الاقتصادي العالمي

ثانيا : أبعاد النمو على المستوى الإجمالي

ثالثا : أبعاد النمو على المستوى القطاعي

رابعا : توقعات أولية عن الأداء الاقتصادي لعامي 1993-1994 م

مقدمـــــــة:

يتنـــاول التقرير الاقتصـــادي السنـــوي أهم التطـــورات الاقتصاديـــة والاجتماعيـــة التي حـــدثت في دولـــة الامارات العربيـــة المتحدة خلال عام 1992 . ولا شـــك أن ما يطـــرأ علـــى اقتـــصـــاد الدولة من تطـــورات لهو وليـــد مجموعة متشابكة من العوامـــل ليست فقط مما تتبعـــه الدولة من سياســـة داخلية بل أيضاً ما تتخـــذه الدول الأخرى من سياســـات تنعكس على الاقتصـــاد العـــالمي بوجـــه عام وعلى اقتصاديـــات كل دولة بوجـــه خاص .

إن الأحداث التـــي ألمت بمنطقة الخليج ليس من السهـــل أن تنتهي آثارهـــا فـــي المنظـــور القريب إذ لا زالت المنطقـــة العربية ومنطقـــة الخليج تعانـــي من تلك النتائـــج التي شملت كافـــة القطاعـــات الاقتصاديـــة والاجتماعية ، وان كان هنـــاك بوادر تحسن في الاقتصاد إلا انه ليـــس بطمـــوح وآمال المخططيـــن في الدولـــة الذين يسعـــون لاستثمار كافـــة الإمكانـــات وتـــسخيـــرها لتنميـــة هذه الأرض الطبية وتحقيـــق المستوى اللائق لإنسان الامارات على كافـــة المستويـــات .

إن قراءة سريعـــة للبيانات المتوفـــرة عن الدولة في عـــام 1992 تظهر بـــوادر الانفـــراج مـــن خـــلال التحسيـــن الواضح في الناتـــج المحلي الإجمالي ومن خلال التطـــورات التي صاحبـــت كافة القطاعـــات الغير نفطية وكذلك مـــن خلال استقـــرار الأسعار وحـــدوث فـــائض فـــي الميزانيـــة والزيادة في الفائـــض الجاري لميـــزان المدفوعـــات واستقـــرار حجم العمالـــة .

وهذا التقريـــر يستعرض وبصـــورة مختصرة أهم المتغيـــرات الاقتصاديـــة الإجماليـــة وكـــذلك التطـــورات القطاعية ، ونظرة للأداء الاقتصـــادي المتوقـــع في عام 1993 حتـــى يتمكن المهتمون من رسم صورة صحيحـــة للأحداث الاقتصاديـــة في عام 1992 والتطـــورات التي حدثـــت فـــي الدولـــة خلال عـــام ، والجديـــر بالذكر إن جميع البيانات الواردة في هذا التقرير محتسبـــة علـــى أساس الأسعار الجاريـــة وان بيانات 1992 هي بيانـــات أولية قابلة للتعديـــل بينما توقعـــات سنـــة 1993 مبينة على أساس النصـــف الأول من السنـــة 1993م .

نأمـــل أن يكـــون هذا التقريـــر مفيداً للســـادة الباحثيـــن والمسؤولين في الدولـــة والمهتميـــن بالأوضاع الاقتصاديـــة لدولـــة الإمارات العربية المتحـــدة .

والله ولي التوفيـــق ،،،

إدارة التخطيط العام

اولاً : الأداء الاقتصادي العالمي :

كان لعدم الاستقرار الذي هيمن على دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفيتي السابق وارتفاع العجوزان الهيكلية في ميزانيات كثير من دول الصناعة ، إضافة إلى آثار حرب الخليج دور كبر في استمرار التباطؤ في النمو الاقتصادي في العديد من دول العالم . فقد حقق معدل النمو الحقيقي العالمي نمواً خلال عام 1992 قدرة 1.1 % مقابل 0.1 % عام 1991 ، كما شهد نفس العام استمرار زيادة معدلات البطالة في الدول الصناعية لتصل الى حوالي 7.3% مقارنة بحوالي 7% عام 1991م .

فبخصوص التطورات الاقتصادية في دول أوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي السابق فقد شهد عام 1992 استمرار انخفاض معدل النمو فيها حيث بلغ الانخفاض 14.6 % مقارنة بانخفاض بلغ 16.9 % عام 1991م .

وبالنسبة للدول النامية فإنها بشكل عام لم تتأثر بصورة كبيرة بالتباطؤ الذي تعاني منه الدول الصناعية ويعود ذلك إلى الحد من الإختلالات الاقتصادية الكلية واتباع سياسات التصحيح الهيكلي في كثير من الدول النامية ، كما ان انخفاض معدلات الفائدة الدولية خفف من الأعباء الثقيلة لخدمة الديون الخارجية .. ومن ناحية أخرى فان البلدان العربية شهدت تحسناً في نشاطها الاقتصادي عام 1992 نظراً لانتعاش الحركة الاقتصادية عقب أزمة الخليج ، وواصلت البلدان العربية غير المصدرة للنفط تنفيذ برامج التكيف الهيكلي في عام 1992 وصاحب ذلك تحسين طفيف في معدلات النمو في تلك الدول ، إلا أن هذه الدول ظلت تعاني من الآثار السلبية لأزمة الخليج كما عانت من ارتفاع حدة التضخم الذي صاحب سياسة تحرير الأسعار والاعتماد على آلية السوق .

وبالنسبة لأسعار النفط فقد بلغ متوسط سعر البرميل في عام 1992 حوالي 17.2 دولار مسجلاً انخفاضاً طفيفاً عما كان علية في عام 1991 ، حيث بلغ 18.3 دولار .. وعلى صعيد التجارة الدولية فقد تواصل في عام 1992 اهتمام كل من الدول الصناعية والدول النامية باتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحرير التجارة وتشجيع قيام الكتل الإقليمية واستمرت الدول النامية في سعيها لحث الدول الصناعية للكف عن فرض قيود غير جمركية على صادرات الدول .

ثانيا : أبعاد النمو على المستوى الإجمالي :

شهد مجمل الأداء الاقتصادي لدولة الامارات تحسناً ملموساً عام 1992 ، ويبدو أن الدولة قد بدأت تتخطى آثار أزمة الخليج ويظهر ذلك من خلال التحسن الواضح في الناتج المحلي الإجمالي وفي الفائض الجاري لميزان المدفوعات وفي إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت . ولقد أسهمت عوامل كثيرة في تحسين هذا الأداء منها انتعاش

القطاعات غير النفطية وتحقيق فائض في الميزانية العامة والإقلال من حجم التحويلات الخارجية والمساعدات الأجنبية الذي كان له اكبر الأثر على ميزان المدفوعات .

وفيما يلي صورة مختصرة عن مظاهر التحسين في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها الدولة عام 1992م .

1 -الناتج المحلي الإجمالي :

بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة عام 1992م ما قيمته 130.2 مليار درهم نسبة زيادة قدرها 3% عن عام 1991 بالأسعار الجارية .. وبتحليل هيكل الناتج نجد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (بعد استبعاد قطاع النفط الخام) من 67.6 مليار درهم عام 1990 إلى 72 مليار درهم عام 1991 إلى 77 مليار درهم عام 1992 وبنسبة زيادة قدرها 7% عن عام 1991 وهذا يدل على تحسن واضح في اقتصاد الدولة ويعكس اهتمام الحكومة بإعطاء دور اكبر للقطاعات الاقتصادية الأخرى غير النفطية مما يعطي قوة اقتصادية للدولة ويحميها من أي تقلبات في قطاع النفط ينتج عن سعر أو إنتاج أو غير ذلك .

ومن خلال متابعة تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي قطاعياً لعام 1992 باستبعاد النفط يلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي 18.7 % ويتضح ذلك من خلال حجم المشاريع الصحية والتعليمية التي غطت أنحاء الدولة وكانت على مستوى يضارع الدول المتقدمة بالمقاييس الدولية للخدمات . واحتل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق المرتبة الثانية اذ حقق ما نسبته 16.9 % من الناتج المحلي وهو قطاع رائد إذ انه المسؤول عن مستلزمات التنمية الأمر الذي أوصل الدولة إلى احتلال مركز تجاري مرموق على المستوى الإقليمي والدولي . وحقق قطاع التشييد والبناء ما نسبته 14.4 % حيث انه القطاع المسئول عن تنفيذ كافة المشروعات التي تتم في كل القطاعات الاقتصادية .

2 الاستثمار :

شهدت الدولة حجم استثمارات بلغت 29.8 مليار درهم عام 1992 بزيادة قدرها 15.6 % عن عام 1991 . وبلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي عام 1992 نحو 22.9% وهي نسبة مرتفعه بالمقارنة بما يتحقق في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء .

وتميز طابع التنمية بالمشروعات الانتاجية حيث استحوذت استثمارات القطاعات الإنتاجية على 60.5% ،58.5% ،56.9% للأعوام 1990 ،1991 ،1992 على التوالي مقارنة باستثمارات القطاعات والخدمية وهذا يدل على اهتمام الدولة بتركيز التوجيه الأكبر للاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية والتي تتسم بالأسهم المتزايد في الدخل القومي .

خاصة وأن المرحلة الماضية هيأت الظروف لانطلاقة التنمية ، ذلك أن التركيز على القطاعات الانتاجية علاوة على انه يحقق إسهاماً متزايداً في نمو الدخل القومي فانه أيضاً يساعد على تحقيق هدف أحداث التوازن في هيكل الاقتصاد القومي .. كما يتميز أيضاً بان قطاع الأعمال بوجه عام لازال له دور الريادة في أحداث التنمية اذ انه حقق استثمارات نسبتها 66.3% بالنسبة لجملة الاستثمارات خلال عام 1992 ويرجع تفوق قطاع الأعمال بسبب استثمارات شركات البترول خلال السنوات السابقة حيث كان زنها النسبي يفوق قطاع أي من القطاعات الأخرى .

إلا انه يلاحظ أيضاً زيادة في استثمارات الحكومة الاتحادية خلال عام 1992 اذ بلغت نسبة الزيادة 66.4% مقارنة بعام 1991 وهي تعتبر قفزة كبيرة بعد فترة ركود خلال الثمانينات .

ولقد حظي قطاع الصناعات الاستراتيجية بالنصيب الأكبر من إجمالي الاستثمارات خلال عام 1992 حيث حقق استثمارات نحو 25% من جملة الاستثمارات المنفذة في نفس العام ، ويرجع هذا للمشروعات الضخمة التي تنفذها شركات البترول في التنقيب وفي تطوير الحقول النفطية وكذلك حقول الغاز الطبيعي . ويأتي قطاع النقل والتخزين والمواصلات في المرتبة الثانية من حيث الاستثمارات وذلك لمشروعات النقل الجوي وتطوير وإنشاء المطارات وتطوير أسطول النقل الجوي للدولة وكذلك قطاع الصناعات التحويلية الذي شهد استثمارات كبيرة في تطوير مصافي البترول بالدولة تطبيقاً لخطة زيادة الطاقات الانتاجية . ولقد وجهت استثمارات لقطاع الخدمات الحكومية المتمثلة في نشاطي التعليم والصحة ليسير النمو الاجتماعي والحضاري جنباً إلى جنباً مع النمو الاقتصادي .

3 الاستهلاك النهائي :

تأثر نمط الاستهلاك النهائي في الدولة بالتطوير الاقتصادية والاجتماعية في السنوات الأخيرة .. فقد ارتفع الاستهلاك النهائي بارتفاع الناتج المحلي . ففي عام 1992 حقق ما نسبته 62% من الناتج المحلي بينما كان في عام 1991 57% وعند تحليل هيكل الاستهلاك النهائي يلاحظ إن الاستهلاك الحكومي قد ارتفع بزيادة قدرها 8.3% عن عام 1991 مما يعكس حرص الدولة على تحسين وتطوير مستويات المعيشة للسكان ، المالية لمختلف لمختلف الخدمات .حيث عملت الحكومة على الاستمرار في تطور ونشر الخدمات الاجتماعية والمرافق العامة . وقد راعت الحكومة عند تنفيذها للإجراءات الخاصة بترشيد الإنفاق على عدم المساس قدر الإمكان بالمخصصات المالية لمختلف الخدمات .

كما شهد الاستهلاك الخاص (العائلي) زيادة في عام 1992 بنسبة 13.5 % عن عام 1991 وذلك نتيجة للزيادة السكانية والمستوى المعيشي المرتفع الذي يتمتع به سكان دولة الامارات الذي أوجد أنماطاً جديدة للاستهلاك ، كما أن ارتفاع معدل التضخم السنوي الذي يقدر بين 3-4 % في

عام 1992 أدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات مما انعكس على ارتفاع معدلات الأنفاق الاستهلاكي الخاص أيضاً .

4. التجارة الخارجية :

حققت دولة الامارات في عام 1992 فاضاً تجارياً قدرة 21.9 مليار درهم ، ويقل هذا الفائض عن عام 1991 بنسبة 29% ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة الكبيرة التي حدثت في قيمة الواردات السلعية ، اذ زادت من 51.1 مليار درهم عام 1991 إلى 64.2 مليار درهم عام 1992 ، وهذه الزيادة تعود لسد احتياجات من السلع الاستهلاكية .. أضف إلى ذلك أن الدولة أصبحت مركزاً تجارياً هاماً بالمنطقة لتميل الطلبات التجارية المتزايدة لذا نجد إن نسبة إعادة التصدير تمثل اكثر من 30% من حملة الواردات السلعية عام 1992م .

وقد حققت الصادرات السلعية في عام 1992 ما قيمته 86.1 مليار درهم مقارنة بعام 1991 الذي بلغ 81.8 مليار درهم بزيادة نسبتها 5.3% ولقد انعكست التطورات الاقتصادية التي شهدتها الدولة خلال السنوات السابقة على هيكل الصادرات السلعية فاصبح اكثر تنوعاً ، ففي عام 1985 كانت صادرات النفط الخام تمثل 73.8 % من إجمالي الصادرات بينما في عام 1992 أصبحت ما يقرب من 60% كما كانت نسبة المنتجات البترولية والغاز المسيل ما يقرب من 10% والباقي إعادة تصدير وصادرات أخرى متمثلة في سلع وطنية منتجة محلياً .

5.المالية العامة :

احتلت السياسة المالية مكانة خاصة ضمن السياسات التي تتبعها الدولة لضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ، وتشير البيانات إلى أن الميزانية العامة قد لعبت دوراً هاماً في تحريك الاقتصاد القومي . وفي إنعاش النشاط التجاري والعمراني ، ولقد شهدت الدولة (مثل كافة دول الخليج) حالة العجز في الميزانية خلال السنوات السابقة ، وذلك بسبب تدني عائدات النفط والذي يعد سبباً خارجياً ليس للدولة يد فيه ، اذ إنها محصلة عوامل كثيرة منها الاقتصادية ومنها السياسية ..وبالرغم من ذلك وضعت الدولة سياسات اقتصادية داخلية أثبتت نجاحها وساهمت في التأقلم مع الركود الاقتصادي والمالي الذي القي بظلاله على كل الدول الخليجية (وخاصة بعد أحداث حرب الخليج الثانية) ، وعلى العديد من الدول العالم .

إن القضاء على هذا العجز كان أحد الأهداف الأساسية لإصلاح المسار المالي والاقتصادي ، وتدرك الحكومة أن تحقيق ذلك لا يمكن أن يتم إلا بصورة متدرجة ، ولكنها كانت على ثقة في إمكانية الوصول إليه بمثابرة مع حسن استخدام الموارد وتحقق ذلك في عام 1992 حيث أوضحت البيانات وجود فائض في الميزانية يقدر بـ 1.7 مليار درهم ويرجع ذلك لسياسة الضغط على الإنفاق والإصدار على اتباعها من قبل الوزارات والدوائر الحكومية والتي أظهرت نجاحها خاصة فيما يتعلق بمقترحاتها التي قدمت لميزانياتها هذا العام ، ومن المؤكد إن يستمر هذا الاتجاه للعام

القادم حتى يستمر الفائض في الميزانية وتظهر أرقامها خالية من العجز كما كانت دائماً قبل عام 1982 .

وتشير البيانات المالية العامة انه في عام 1992 كانت نسبة الفائض الى الناتج المحلي الإجمالي 1.3 % وهذا معدل مناسب بعد السنوات السابقة التي شهدت عجز بالميزانية ، كما ان الإيرادات العامة حققت في عام 1992 نحو 47.2 مليار درهم مقارنة بـ47.8 مليار درهم عام 1991 . ويرجع السبب في الانخفاض إلى تراجع الإيرادات النفطية في عام 1992 عن مثيلتها في عام 1991م .

وبالنسبة للنفقات العامة فقد انخفضت في عام 1992 إلى 45.6 مليار درهم مقارنة بعام 1991 الذي بلغت فيه النفقات العامة 56.5 مليار درهم . ويعود هذا الانخفاض إلى الهبوط الحاد في التحويلات الرأسمالية وهذا هو السبب الرئيسي الذي أدى إلى ظهور فائض في الميزانية هذا العام .

6.السكان والعمالة :

لازالت قضية السكان والعمالة من القضايا الهامة التي لها التأثير القوي على مجمل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها الدولة ، ونتيجة للسياسات السكانية المنفذة ارتفع عدد السكان عام 1992 إلى نحو " 2011 " ألف نسمة بينما كان في عام 1991 " 1909 " ألف نسمة ، وقد صاحب هذا الارتفاع زيادة في نسبة المواطنين تقدر بـ 4.5 % عن عام 1991 .. ولقد تطور حجم العمالة في عام 1992 فزاد بنسبة 4.3 % مقارنة بسنة 1991 .

ولقد استحوذ قطاع التشييد والبناء على 16.9 % من جملة العمالة عام 1992 بما يعكس النهضة العمرانية والإنشائية التي تعيشها البلاد ، ويلي ذلك قطاع الخدمات الحكومية والذي استحوذ على ما نسبته 15.7% من جملة القوى العاملة وهو يدل على شمول وتطور الخدمات الصحية والتعليمية التي غطت المدن والقرى ، ويلي ذلك قطاع التجارة والمطاعم والفنادق الذي حقق ما نسبته 14.2% من إجمالي العمالة لعام 1992م .

إن سياسات التدريب والتأهيل التي تتبعها الدولة أتت ثمارها حيث ازدادت القوى العاملة المواطنة بنسبة 5.5عام 1992 وبدأت تغطي كافة الأنشطة الاقتصادية سواء كانت أنشطة خدمية مثل التعليم والصحة أو أنشطة إنتاجية كالكهرباء والماء والزراعة والنفط ، ان سعي الحكومة وحرصها على إتاحة فرص العمل لكافة الخريجين المواطنين وزيادة فترات التدريب والتأهيل عن طريق المعاهد والمراكز المتخصصة من الأمور التي ستجني ثمارها لمعالجة أي مشكلة تتعلق بتأجير تعيين الخريجين في المستقبل .

كما أن الدولة أولت اهتماماً لقضية تعليم المرأة وتأهيلها إيماناً منها بالدور الكبير المنوط به نصف المجتمع والذي هو إحدى الحلول الصحيحة بإضافة قوة إلى قوة العمل المواطنة للتقليل من الخلل في التركيبة السكانية .

ثالثاً:أبعاد النمو على المستوى القطاعي:

1. القطاعات الإنتاجية:

تشير البيانات المتاحة بأن هناك تحسيناً طرأ على كافة القطاعات الإنتاجية بما يدعي للتفاؤل والبدء في اعتماد سياسات اقتصادية مناسبة تحقق الاستقرار داخل الدولة ، فرغم انخفاض ناتج قطاع النفط الخام من 54.3 مليار درهم عام 1991 إلى 53.1 مليار درهم عام 1992 إلا أن بقية القطاعات الإنتاجية حققت معدلات نمو مرتفعه فمثلاً حقق قطاع الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية معدل نمو قدرة 6.5 % عن عام 1991 وهي نسبة عالية مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى ،وهذا يرجع لجهود التطوير في القطاع الزراعي، واهتمام الدولة بالنهوض بإنتاجها الزراعي والحيواني والسمكي ، بهدف تلبية احتياجات السوق المحلي والمحافظة على عنصر الأمن الغذائي .

كما حقق قطاع الصناعات التحويلية ، إحدى القطاعات التي يعتمد عليها في حركة التنمية بالدولة ، معدل نمو قدرة 1.8 % عن ما تم تحقيقه عام 191 وهو معدل نمو جيد إذا اخذ في الاعتبار تقلبات أسعار المنتجات النفطية والغاز المصنع على المستوى العالمي .

أما بخصوص قطاع التشييد والبناء والذي حقق معدل نمو 7.3% عن عام 1991 نجد أن معدل نموه العالي هذا يعبر عما يحمله هذا القطاع من مسؤولية تنفيذ الجانب الإنشائي والعمراني بالدولة وهذا المعدل العالي للنمو يدل على النهضة العمرانية والحضارية التي تشهدها الدولة والتي غطت كافة الامارات .. أما قطاع الكهرباء والماء فقد معدل نمو قدرة 6.3% عن عام 1991 متماشياً مع التطور في المستوى المعيشي والتطور الكبير في النشاط الاقتصادي والإنتاجي ، فثمة علاقة قوية بين نجاح برامج التنمية وتوفر عنصري الكهرباء والماء .

1- قطاعات التوزيع :

لازال قطاع تجارة الجملة والتجزئة والفنادق والمطاعم يحقق معدلات عالية في النمو ، اذ بلغ 9% مقارنة بعام 1991 وهو من القطاعات التي تتحمل مسؤولية حركة السوق الداخلي وهناك اهتمام كبير للدولة يتمثل في إنشاء الأسواق الحديثة ، وفي تنشيط الحركة السياحية من خلال إنشاء وتجهيز احدث الفنادق والمطاعم ، وقطاع النقل والتخزين والمواصلات حقق نمواً عالياً بلغ 6.8% وهو انعكاس لحركة الدولة في إنشاء الموانى التجارية والمطارات الحديثة وشبكة الطرق التي غطت كافة الامارات وشبكة الاتصالات التي تعمل من خلال احدث الأساليب التكنولوجية أما عن قطاع العقارات فالدولة تشهد مرحلة بناء مساكن ومدن جديدة على كافة المستويات سواء كانت بيوت شعبية أو بنايات سكنية متوسطة أو فاخرة تلبية لحاجات السكان في الدولة ، ولذا نجد أن القطاع حقق نمواً 9.9% مقارنة بعام 1991م .

2- القطاعات الخدمية :

القطاعات الخدمية تتمثل أساساً في الخدمات الصحية والتعليمية فنجد أن القطاع الخدمي الحكومي حقق نمواً مرتفعاً نسبياً قدرة 5.4% مقارنة بعام 1991 وهذا إيماناً من الدولة بتوفير كافة الخدمات الصحية الحديثة والخدمات التعليمية والتي تغطي كافة إمارات الدولة ، كما تشمل أيضاً الخدمات الحكومية الأخرى المتمثلة في توفير الرعاية الاجتماعية اللازمة لحماية الطفولة وحسن تنشئتها وتوفير الأمن داخلياً وخارجياً ونشر العدالة وتدعيم الحياة الأسرية الكريمة ، وتدعيم الخدمات الثقافية والدينية للمحافظة على مقومات المجتمع ومقدساته وتنميتها في الاتجاهات السليمة.

من جهة أخرى فقد حقق قطاع الخدمات الأخرى متمثلاً في الخدمات الشخصية والمنزلية نمواً قدرة 9.1 % مقارنة بعام 1991 وهذا يعكس التطور الحادث في مستوى المعيشة التي تتمتع به دولة الامارات وحركة النشاط المتنامي في كافة مجالات الحياة .

رابعاً:توقعات أولية عن الأداء الاقتصادي لعامي 1993-1994 م:

من غير المنتظر أن تختلف الصورة الاقتصادية للدولة في عام 1993 عما كانت علية في عام 1992 ، فالاحتمالات ستتوقف إلى حد كبير على ما يلي :

أ – الوضع في السوق النفطية:

لا ينتظر إن يختلف كثيراً عن الاتجاهات الأخير ، والتغيير الكبير الوحيد الذي يمكن ان يحدث هو عودة العراق إلى سوق النفط ، مما يؤثر على قدرة أوبك على إبقاء العرض عند المستويات المتمشية مع الطلب العالمي الأمر الذي سينعكس سلباً على أسعار النفط المتدنية أصلاً .

كما انه من غير المنتظر أن يزداد الطلب العالمي على النفط كثيراً في عام 1993 وذلك أساساً نتيجة لاستمرار التباطؤ في مجمل النشاط الاقتصادي العالمي .

وتعتبر ضريبة الكربون المقترحة ، والتي تسعى الدول الغربية إلى تطبيقها ابتداء من عام 1993 ، تدخلاً واضحاً في آليات أسواق الطاقة لتخفيض الطلب على النفط ، وبالتالي تقليص الصادرات النفطية العربية ، مما سينعكس على العائدات النفطية ، وتتوقع بعض الدراسات أن تنخفض عائدات دول الأوبك بحوالي 75 مليار دولار فيما بين عامي 1992-2005م وهذا من شأنه أن يؤدي إلى عدم تشجيع الاتجاهات للدول المنتجة للنفط لتوفير الإمدادات الضرورية من النفط للأسواق العالمية .

ب- القطاعات الاقتصادية غير النفطية :

ينتظر أن يحقق الناتج المحلي والإجمالي معدلاً للنمو قدرة 1.2% مقارنة بسنة 1992 وذلك نتيجة انخفاض ناتج قطاع النفط ، كما ينتظر أن تحقق القطاعات غير النفطية نسبة نمو قدره 4% عن عام 1992 وان تبرز قطاعات وأنشطة على الساحة الاقتصادية كنشاط السياحة والفنادق الذي يشهد تقدم كبير واهتمام اكبر من المسؤولين ، إيمانا منهم بالإمكانيات التي حباها الله لهذه الأرض الطيبة بما يسمح بقيام صناعة السياحة بصورتها المتكاملة .

كما يتوقع أن يشهد قطاع الصناعات التحويلية نمواً يقدر بـ10.6% مقارنة بعام 1992 نتيجة للتوسعات في مصنع البتروكيماويات التي تغطي الدولة بمنتجاتها والتي تصدر إنتاجها بكميات كبيرة

. على أن التنسيق مع دول مجلس التعاون في هذا الصدد من الأمور الهامة على ساحة العمل الخليجي المشترك .

ج- معالجة القضايا الاقتصادية الأخرى :

من العقبات التي أمكن التغلب عليها والتي بذلت فيها الحكومة جهوداً كبيرة ، قضية الميزانية والخلل الحادث فيها والمتمثل بظهور العجز خلال السنوات السابقة ، ونتيجة لهذه الجهود تحقق فائضاً في الميزانية خلال عام 1992 ، ويتوقع أن يستمر هذا الفائض في عام 1993 بسبب بروز ظواهر مشجعه مثل عدم تأخر صدور الميزانية وانخفاض الأعباء المالية المترتبة على حرب الخليج واستمرار سياسات الترشيد ومحاربة الإسراف كذلك البحث الحثيث في تجديد وزيادة الموارد الحكومية .

إن اعتماد الدولة على دخل وحيد متولد من الثروة النفطية لهو من الأمور التي تشغل بال المسؤولين ، ومن هنا فان هدف تنويع نصادر الدخل ، والتقليل من الاعتماد على النفط من الأمور التي ستأخذ اهتماماً اكثر من الدولة خلال السنوات القادمة ، بالبحث عن الثروات المعدنية ، والثروات البحرية ، واستغلال الغاز المتوافر وتصنيعه إلى أقصى حد ممكن ، والتوسع في صناعة البتروكيماويات ، ومشتقات الغاز والبترول مع زيادة طاقة التكرير من المنتجات البترولية .

إن الربط بين عملية التنمية والأوضاع السكانية من القضايا التي لا تزال مدار بحث واهتمام من الحكومة والمسؤولين بكافة القطاعات ، لذا فوضع البرامج الاستثمارية واعداد المشروعات التطويرية في ضوء سياسة مخططة من الأساسيات في احدث التنمية الاقتصادية والاجتماعية خلال السنوات القادمة وهو الأسلوب الأمثل لتجنب الخلل في الهيكل السكاني وما يترتب علية من تأثيرات اجتماعية على مجتمع دولة الامارات .

د- التعاون مع الدول الخليجية :

من الأمور المؤثرة علة الوضع الاقتصادي للدولة والتي يجب إلا تغفل في إطار السعي لتحقيق أهداف التنمية هو وجود الامارات كعضو في مجلس التعاون الخليجي بما يحمل من آمال وطموحات لرفاهية شعوبه وتطورها وازدهارها ، ومن هذا المنطلق فانه اصبح للعمل الخليجي المشترك أهمية كبيرة عند وضع السياسات الاقتصادية ، ولقد أتاحت القمة الخليجية الأخيرة التي عقدت في أبوظبي المناخ المناسب للتعاون الاقتصادي على كافة المستويات ومن المتوقع خلال عام 1993 والسنوات القادمة أن تشهد المنطقة مزيداً من التعاون الاقتصادي والاتفاقات التي تنعكس على حركة التنمية عموماً .

الاستقراء تولى للأداء الاقتصادي لعام 1994م :

من الصعب الحديث عن استقراء للأداء الاقتصادي للإمارات خلال عام 1994 في ظل عدم توفر بيانات تفصيلية أولية لسنة 1993 يستند عليها في عمل هذا الاستقراء إلا انه وفي ضوء التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية لدولة الامارات إضافة إلى تطور الاقتصاد العالمي من خلال السياسات الاقتصادية المتوقعة والمرتقبة ، يمكن تخيل صورة عن ماهية الأداء الاقتصادي العام لدولة الامارات العربية المتحدة خلال عام 1994 .

يتحدد اتجاه النمو بالنسبة للإمارات خلال عام 1994 على عاملين أساسيين أولهما داخلي ، ويتمثل في قدرة الدولة على معالجة القضايا الاقتصادية والتي تم التعرض لها عند الحديث عن توقعات أداء الاقتصاد لعام 1993 ، واستمرارها في المحافظة على تحقيق معدلات نمو موجبة للقطاعات الاقتصادية لاسيما الغير نفطية منها خلال عام 1993 ، وبالإضافة إلى تحقيق فائض في الميزانية العامة ، وثاني هذه العوامل وهو خارجي ، ويتمثل في انعكاسات الأوضاع العالمية على اقتصاد الامارات . ذلك إن مما لا شك فيه أن تحقيق معدلات نمو موجبة للاقتصاد العالمي ، والخروج من حالة الركود الاقتصادي ، الأمر الذي سوف ينعكس إيجابياً على اقتصاد الدولة ، وذلك بسبب طبيعة اقتصاد الامارات المنفتح مع العالم الخارجي .

ففيما يخص العامل الأول ، فانه يلاحظ أن تحقيق فائض في ميزانية سنة 1992 ، والذي تحقق لأول مرة منذ الثمانينات ، إضافة إلى صدور ميزانية 1993 في موعدها تقريباً مؤشران إيجابيان على تحسين الاقتصاد وانه يتوقع إن يستمر تحقيق الفائض في الميزانية 1993 أيضاً .

أما بالنسبة للعامل الثاني الخارجي ، فان المؤشرات الأولية على المستوى العالمي تشير إلى انه على الرغم من حالة التباطؤ في الأداء الاقتصادي في اقتصاديات الدول الصناعية ، وارتفع معدلات البطالة فيها ، إلا انه وبشكل عام فان هناك ظواهر تحسن في الأداء الاقتصادي العالمي ، فقد تحسنت معدلات النمو في الدول النامية – لاسيما في الدول الآسيوية بقلة تأثرها بضعف التجارة العالمية – نتيجة لتطبيق الإصلاحات الاقتصادية الكلية، والتي صاحبها انخفاض في أعباء الديون الخارجية ، كما انخفض العجز للولايات المتحدة الأمريكية ، وتحسنت صادراتها نتيجة لاستمرار الانخفاض في سعر الدولار . ولذلك فان ارتفاع معدلات النمو في الدول الآسيوية ، وزيادة انفتاح الامارات تجارياً معها ، يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع حجم التجارة الخارجية لدولة الامارات مما سينعكس إيجابياً على تنشيط الاقتصاد المحلي .

TABLE (1) جدول

UNITED ARAB EMIRATES ECONOMIC VARIABLS المتغيرات الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Million Dirhams) (مليون درهم)

ECONOMIC VARIABLES	1993	1992	1991	1990	المتغيرات الاقتصادية
-- Population (000)	2083.1	2011.4	1908.8	18443	ـ السكان (ألف نسمة)
-- Workers (000)	794.4	769.3	737.7	694.2	ـ المشتغلون (ألف مشتغل)
-- Gross Domestic Product	131660	1310163	126264	125266	ـ الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة
- Net National Income	108550	107569	105660	105984	ـ الدخل القومي
- Disposable Income	104350	105214	88079	98822	(ـ الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح
- National Saving	17846	23988	15572	31985	ـ الإدخار القومي
- Final Consumption Expenditure:	86504	81226	72507	66837	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	23400	22892	21131	20120	ـ الإنفاق الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	63104	58334	51376	46717	ـ الإنفاق الاستهلاكي الخاص النهائي
- Gross Fixed Capital Formation	30100	29802	25790	24064	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت :
- G.F.C.F. Government Sector	9750	10034	8829	8262	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت للحكومة .
- G.F.C.F.Business Sector	20350	19768	16961	15802	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت لقطاع الأعمال.
- Total Imports	67680	64200	51104	42510	ـ إجمالي الواردات السلعية
- Total Exports	85226	86088	81806	79678	ـ إجمالي الصادرات السلعية
- Surplus Of Merchandise Trade	17546	21888	30702	37168	ـ الفائض في الميزان التجاري
- Imports (Exc. Re-Exports)	46880	43900	35773	29760	ـ صافي الواردات (عدا إعادة التصدير)
- Current Surplus Of Balance Of Payment	5146	11513	6021	22926	ـ الفائض الجاري لميزان المدفوعات
- Wages And Salaries	31670	31329	29883	28019	ـ حجم الأجور (تعويضات المشتغلين)
- General Consumer Price Index Number (1995=1	123.5	120.1	115.4	109.4	ـ الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك (100 = 1995)

* Ministry Of Planning وزارة التخطيط

جدول (2)TABLE

U.A.E ECONOMIC INDICATORS

المؤشرات الإقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة

(Thousand Dirhams)

(الف درهم)

ECONOMIC INDICATORS	1993		1992		1991		1990		المؤشرات الاقتصادية
	Th.$	Th.Dh.	Th.$	Th.Dh	Th.$	Th.Dh	Th.$	Th.Dh	
Per Capita : -									**حصة الفرد من :**
- Gross Domestic Product	17.2	63.2	17.6	64.7	18.0	66.1	18.5	67.9	ـ الناتج المحلي الإجمالي
- National Income	14.2	52.1	14.6	53.5	15.1	55.4	15.7	57.5	ـ الدخل القومي
- Disposable Income	13.6	50.1	14.3	52.3	12.6	46.1	14.6	53.6	ـ الدخل القومي (المتاح)
- Final Consumption Expenditure:	11.3	41.5	11.0	40.4	10.3	38.0	9.9	36.2	ـ الإنفاق الاستهلاكي النهائي :
- Government Final Consumption	3.1	11.2	3.1	11.4	3.0	11.1	3.0	10.9	ـ الاستهلاكي الحكومي النهائي
- Private Final Consumption	8.2	30.3	7.9	29.0	7.3	26.9	6.9	25.3	ـ الاستهلاكي الخاص النهائي
- National Saving	2.3	8.6	3.3	11.9	2.2	8.2	4.7	17.4	ـ الإدخار القومي
- Gross Fixed Capital Formation	3.9	14.4	4.0	14.8	3.7	13.5	3.6	13.1	ـ إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Total Exports	11.1	40.9	11.7	42.8	11.7	42.9	11.8	43.2	ـ الصادرات السلعية
- Total Imports (Exc. Re-Exports)	6.1	22.5	5.9	21.8	5.1	18.7	4.4	16.1	ـ الواردات السلعية (عدا اعادة التصدير)
* General Average of Wages	9.4	34.7	9.6	35.1	9.5	34.8	9.5	35.0	م * المتوسط العام للأجر
* General Average of Labour Productivity	24.0	88.0	23.6	86.6	23.0	84.4	22.9	84.2	و * المتوسط العام لأنتاجية العامل

TABLE(3) جدول

GROSS DOMESTIC PRODUCT AT FACTOR COST BY ECONOMIC SECTORS

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة تكلفة عوامل إنتاج حسب القطاعات الاقتصادية

(Million Dirhams / At Current Prices) (مليون درهم / بالأسعار الجارية)

SECTORS	1993	1992	1991	1990	القطاعـــــات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	2838	2730	2563	2056	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :					-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	51350	53116	54260	57632	*النفط الخام
B - Others	369	355	332	307	* أخـــــرى
-Manufacturing	10891	9942	9770	9701	-الصناعات التحويلية
-Electricity, and Water	2961	2869	2700	2461	-الكهرباء والمياه
-Construction	11582	11125	10365	9687	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services Restaurants and Hotels	13382	13020	11943	11237	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	7390	7167	6711	6211	-النقل والتخزين والاتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate					- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	6656	6431	5488	5126	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	8483	8180	7440	6864	ب - العقارات وخدمات الاعمال
- Other Services	3107	2931	2689	2467	-الخدمات الأخـــرى
Less :Imputed Bank Services	2868	2684	2182	1950	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
- Producers Of Government Services	14881	14376	13634	12968	- منتجو الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	638	605	551	499	-الخدمات المنزلية
TOTAL	131660	130163	126264	125266	المجموع
TOTAL OF NON OIL SECTORS	80310	77047	72004	67634	مجموع القطاعات عدا النفط الخام

جدول (4) TABLE

الناتج المحلي الإجمالي حسب أقسام الإنفاق الرئيسية

GROSS DOMESTIC PRODUCT BY EXPENDITURE SECTORS

(مليون درهم) (Milion Dirhams)

EXPENDITURE	1993	1992	1991	1990	الإنفـــــاق
- Final Consumption Expenditure :	86504	81226	72507	66837	* الإنفاق الإستهلاكي النهائي :
– Government Expenditure	23400	22892	21131	20120	ـ الإنفاق الإستهلاكي الحكومي
– Private Expenditure	63104	58334	51376	46717	ـ لإنفاق الإستهلاكي الخاص
- Gross Fixed Capital Formation :	30100	29802	25790	24064	* إجمالي تكوين رأس المال الثابت
- Increase In Stocks :	1820	1690	1420	1252	* االزيادة في المخزون السلعي
- Exports Of Goods And Services :	88026	88688	84246	81978	* الصادرات من السلع والخدمات:
Less : Imports Of Goods And Services :	76480	72910	59444	50590	* ناقصا : الواردات من السلع والخدمات
Indirect Taxes (Net)	1690	1667	1745	1725	* صافي الضرائب غير المباشرة
G . D . P . At Basic Prices	131660	130163	126264	125266	الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج

TABLE (5) جدول

G.D.P. At Factor Cost By Emirates

الناتج المحلي الاجمالي بقيمة عوامل الانتاج حسب الامارت

(Mn. Dh.) (مليون درهم)

EMIRATES	1993	1992	1991	1990	الامارات
ABU DHABI	81692	80979	79949	79629	ابوظبي
DUBAI	31200	30729	28967	28978	دبي
SHARJAH	10322	10194	9616	9481	الشارقة
AJMAN	1602	1562	1489	1352	عجمان
UMM AL-QUWIN	873	852	800	742	ام القيوين
RAS AL-KHAIMAH	3941	3860	3655	3452	راس الخيمة
FUJEIRAH	2030	1987	1788	1632	الفجيرة
TOTAL	131660	130163	126264	125266	المجموع

TABLE (6) جدول

ONOMIC SETORS AND BY EMIRATES 1992 الناتج المحلي الإجمالي بقيمة تكلفة عوامل الإنتاج حسب القطاعات الأقتصادية و الإمارات لسنة 1992

(Milion Dirhams) (مليون درهم)

SECTORS	الفجيرة Fujeirah	رأس الخيمة Ras Al Khaimah	أم القيوين Umm Al Quwain	عجمان Ajman	الشارقة Sharjah	دبي Dubai	أبوظبي Abu Dhabi	جملة الدولة TOTAL	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	262	388	101	47	488	216	1228	2730	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :									-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	0	120	0	0	1061	8394	43541	53116	*النفط الخام
B - Others	36	174	10	17	43	43	32	355	* أخـــــرى
-Manufacturing	151	458	68	197	1062	2511	5495	9942	-الصناعات التحويلية
-Electricity, & Water	108	160	49	94	444	680	1334	2869	-الكهرباء والمياه
-Construction	278	537	194	291	1133	2159	6533	11125	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Servic	306	505	134	276	1605	5448	4746	13020	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels									-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	257	363	46	170	807	2639	2885	7167	-النقل والتخزين والاتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate									- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	91	158	48	52	857	2343	2882	6431	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	130	211	57	157	997	2290	4338	8180	ب -العقارات وخدمات الاعمال
-Other Services	81	181	33	89	444	933	1170	2931	-الخدمات الأخـــــرى .
Less :Imputed Bank Services	46	76	17	22	413	933	1177	2684	ناقصا : الخدمات المصرفية المحتسبة
- Government Services	319	644	121	177	1570	3806	7739	14376	- الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	14	37	8	17	96	200	233	605	-الخدمات المنزلية
TOTAL	1987	3860	852	1562	10194	30729	80979	130163	المجموع
Emirates Share %	1.5	3.0	0.7	1.2	7.8	23.6	62.2	100.0	مساهمة الإمارات %

Table (7) جدول

GROSS FIXED CAPITAL FORMATION BY ECONOMIC SECTORS

اجمالي تكوين راس المال الثابت حسب القطاعات الأقتصادية

(Milion Dirhams)

(مليون درهم)

SECTORS	1992	1991	1990	القطاعات
- Agriculture , Live stock Fishing	487	421	311	- الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
- Mining and Quarrying :				- الصناعات الإستخراجية :
A - Crude Oil	7513	6850	6898	*النفط الخام
B - Others	107	95	88	* أخـــــرى
- Manufacturing Industries	4725	4208	3956	- الصناعات التحويلية
- Electricity , and water	2921	2545	2444	- الكهرباء والماء
- Constraction	1200	965	871	- التشييد والبناء
- Wholesale Retail Trade and Repairing Services	2416	2247	1467	- تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الإصلاح
- Restaurants and Hotels				- المطاعم والفنادق
- Transports , Storage and Communication	5194	4114	3756	- النقل والتخزين والإتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate				- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	90	93	54	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	1430	1100	986	ب - العقارات وخدمات الأعمال
- Other Services	168	153	144	- ا لخدمات الأخـــــرى
- Producers Of Government Services	3551	2999	3089	- منتجوالخدمات الحكومية
TOTAL	29802	25790	24064	المجموع

** Est.

جدول (8)TABLE

المشتغلون حسب القطاعات الأقتصادية

(Worker) (مشتغل)

SECTORS	1992	1991	1990	القطاعات
-Agriculture,Live Stock and Fishing	58627	57733	43296	-الزراعة والثروة الحيوانية والسمكية
-Mining and Quarrying :				-الصناعات الاستخراجية :
A - Crude Oil	8420	8280	7880	*النفط الخام
B - Others	2496	2400	2150	* أخـــــرى
-Manufacturing	69320	67250	66530	-الصناعات التحويلية
- Electricity , and water	21078	20762	20678	- الكهرباء والماء
-Construction	130350	126245	119230	-التشييد والبناء
-Wholesale,Retail Trade and Repairing Services	109210	104817	101370	-تجارة الجملة والتجزئة وخدمات الاصلاح
-Restaurants and Hotels				-المطاعم والفنادق
-Transports,Storage and Communication	77217	75223	72047	-النقل والتخزين والاتصالات
- Finance, Insurance & Real Estate				- التمويل والتأمين والعقارات :
A - Financial & Insurance	16862	16699	16061	أ - التمويل والتأمين
B - Real Estate and Business Services	3470	3325	3100	ب- العقارات وخدمات الأعمال
- Other Services	92831	85166	78141	- الخدمات الأخـــــرى
- Government Services	120436	115668	114161	- الخدمات الحكومية
-Domestic Services of Households	58992	54122	49557	-الخدمات المنزلية
TOTAL	769309	737690	694201	المجموع

TABLE (9) جدول

PUBLIC FINANCE المالیـــــة العامـــــة

TOTAL PUBLIC REVENUE AND EXPENDITURE إجمالي الإيرادات والنفقات العامة

(Million Dirhams) (مليون درهم)

ITEMS	1992	1991	1990	البيـــــان
General Revenue	47403	47805	40397	الإيرادات العامة
Current	43942	43643	38806	جاريـــة
Capital	3461	4162	1591	رأسمالية
General Expenditure	45735	56509	48795	النفقات العامة
Current	27057	28310	28220	جاريـــة
Capital	18678	28199	20575	رأسمالية
FINAL DIFICIT	1668	(8704)	(8398)	العجز النهائي

TABLE (10) جدول

BASIC ECONOMIC INDICATORS IN A.G.C.C. FOR YEAR 1992

المؤشـــــرات الإقتصـــادية الأساسية فـــي دول مـــجـــلس التعـــاون الخليجي لسنـــــة 1992

INDICATORS	دولـة الكويت Kuwait	سلطنـة عمان Oman	دولـة قطر Qatar	المملكة العربية السعودية K. S . A	دولـة البحرين Bahrain	الإمارات العربية المتحدة U.A.E	المؤشـــــــــــرات
- Population (Thousands)	2000	1623	490	14800	520	2011	ـ عدد السـكان (ألف نسمة)
- Population Density	110	6	43	7	740	24	ـ الكثـافـة السـكانية
- Schools (No)	720	887	331	14440	260	800.0	ـ عدد المدارس
- Percentage of Students to Population (%)	20.0	22.0	21.4	20.0	22.2	21.0	ـ نسبـة جملة الطلاب إلى السكان (%)
- Hospitals (no) .	24.0	51.0	3.0	232.0	8	43.0	ـ عدد المستفيات
- Crude Oil Production (Th. B. / D.)	918	729	414	8369	43	2338	ـ إنتـاج النفط الخام (ألف برميل / يوم)
- Crude Oil Reserves (Bill.B.)	96.5	4.5	3.8	260	0.1	100	ـ إحتياطي النفط الخام (بليون برميل)
- Perc Capita Energy Consumption (Equivalent To Oil B./ Year)	50.0	15.9	124.9	33.7	82.1	71.7	ـ متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة (برمسل مكافئ النفط / سنة) .
- Gross Domestic Product (Us.$ Mn.)	21579	11501	6915	123529	4305	35457	ـ الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار أمريكي)
- G.D.P. Per Capita (Us. $ Th.)	11.0	7.1	14.4	8.4	8.3	17.6	ـ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار أمريكي)
- Final Consumption Expenditure Per Capita(Us.$ Th.)	8.5	5.2	9.5	6.8	5	11	ـ متوسط نصيب الفرد من الإنفاق الإستهلاكي النهائي (ألف دولار أمريكي)
- Inflation Rate (%)	0.0	2.6	4.4	4.5	3.9	3.5	ـ معدل التضخم (%)
- Percentage to G.D.P (%) :-							**ـ النسبة الى الناتج المحلي الإجمالي (%): ـ**
* Final Conumption Explenditure	77.8	73.0	67.0	80.0	60.0	62.4	* الإنفاق الاستهلاكي النهائي
* Gross Investments (Gross Capital Formation)	36.0	18.2	17.6	19.2	36.0	24.2	* الإستثمارات الإجمالية (إجمالي تكوين رأس المال)
* Mining & Quarrying Sector	43.0	41.9	34.2	33.3	19.0	41.1	* قطاع الصناعات الإستخراجية
* Manufacturing Sector	14.7	4.6	12.9	7.0	16.0	7.7	* قطاع الصناعات التحويلية
* Trade, Restaurants & Hotels Sector	7.7	14.5	6.3	6.9	7.5	10.0	* قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
* Commodity Imports	21.0	33.9	28.3	30.2	111.2	49.3	* إ جمالي الواردات السلعية
* Commodity Exports	10.5	46.4	48.6	41.1	73.6	66.2	* إجمالي الصادرات السلعية
* SurplusOr Deficit in Government Budget	28.2(-)	4.9(-)	5.6(-)	8.5(-)	3.0(-)	1.3	* العجز في الميزانية الحكومية

Source : - The Joint Arab Economic Repot 1995

- Ministry of Planning - U . A . E

المصدر : - التقرير الإقتصادي العربي الموحد 1995

- وزارة التخطيط ـ دولة الإمارات العربية المتحدة